الأمم المتحدة

A/56/461–S/2001/959

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٦٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل رفقه رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إليكم من سعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتضم كمرفق لها رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إليكم من فخامة السيد رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

241001 231001 01-57683 (A)
0157683

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إليكم من فخامة السيد رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص، بشأن مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها (انظر الضميمة).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وضميمتيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص

الضميمة ١

يحدوني الأمل في أن تكونوا قد أُبلغتم الآن بالأسباب التي منعتني من الحضور إلى نيويورك. كما أطمع في سعة صدركم عندما أقول إن هذا ليس تعبيرا عن أي جفاء تجاه شخصكم الكريم، فأنا كما تعلمون أكن لكم أسمى آيات الاحترام والإعجاب.

وهذا الاحترام الذي أحمله لكم ولمكتبكم هو باعثي على أن آخذ من وقتكم ما أوضح لكم فيه تفاصيل موقفنا.

إن من دواعي الأسف البالغ أنه قد تعذر إقناع السيد دو سوتو بأن من السابق لأوانه دعوة الطرفين إلى نيويورك للاجتماع معكم ''من أجل استئناف المحادثات''. فالدعوة إذًا لم تكن دعوة شخصية موجهة من جانبكم، وإنما دعوة ''من أجل استئناف المحادثات''. وكما أوضحتُ لكم في سالزبورغ، بالنمسا، فإن سياسة القبارصة اليونانيين وأفعالهم وردود أفعالهم، في نهاية المطاف، ورفضهم بالإجماع للبيان الذي أصدرتموه في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (والذي تلقيناه بوصفه بيانا يحدد بمنتهى الحياد والبساطة إطارا تدور ضمنه المحادثات) لم تترك أي مجال أو أساس مشترك على الإطلاق للدخول في محادثات نشطة وهادفة. فمعاملة جميع المعنيين بالأمر للجانب القبرصي اليوناني على سبيل الخطأ بوصفه الحكومة الشرعية لقبرص والبيانات المتكررة التي تفيد بأنه ''بغض النظر عن الاتفاق من عدمه، فإن قبرص سوف تقبل عضوا في الاتحاد الأوروبي'' (!) لم تترك لدى القيادة القبرصية اليونانية أدنى رغبة في مشاركتنا أي شيء!

فالغرض من استمرار ''المحادثات'' بالنسبة إليهم هو الحفاظ على المنبر الذي يمكنهم من خلاله تصوير أنفسهم على أنهم ''حكومة سمحة تتعطف بالحديث مع الأقلية الجامحة التابعة لها التي تسعى إلى تقسيم الجزيرة عن طريق مساعدة الغزاة''. وبالتالي، فقد سعوا إلى الحصول على المساعدة، ونجحوا في ذلك، بدعوى باطلة هي أن المشكلة القبرصية قد نشأت نتيجة للاحتلال وسوف تسوى بطرد المحتل من قبرص وعودة اللاجئين من القبارصة اليونانيين إلى أملاكهم! ولقد عايشنا هذا الادعاء الزائف لما يقرب من ثلاثة عقود حتى الآن. هذا في الوقت الذي حرمنا فيه من المساواة في مركزنا السياسي المتكافئ؛ واستمرت فيه أشكال الحظر؛ وجرى تعزيز التضافر العسكري مع الوطن الأم اليونان؛ وخدعت بلدان الاتحاد الأوروبي بمظهر كاذب جعلها ترى أن الأمور، ستسير على ما يرام حالما تقتنع تركيا أو يقتنع دنكتاش بالتعاون.

وعلى الرغم من توافر الأدلة وعدم انقطاعنا عن الاحتجاج وبيان أن المشكلة قد نشأت نتيجة لإجراء خطَّطه الطرف القبرصي اليوناني من أجل تحويل دولة الشراكة إلى دولة

قبرصية يونانية، فإن أسرة الأمم ما زالت تعامل ''جمهورية قبرص''، التي اغتصب لقبها القبارصة اليونانيون، بوصفها دولة موحدة تسيئ فيها السلوك الأقلية القبرصية التركية (!) ومن ثم، فنحن محرومون من حقنا في أن ينظر إلينا ويسمع صوتنا على قدم المساواة كشريك في تأسيس جمهورية عام ١٩٦٠.

ويمكن للنظرة السريعة على التطورات التي شهدتها قبرص منذ التدمير المخطط لجمهورية الشراكة في عام ١٩٦٣ أن تساعدنا على تحسين فهمنا لتحديات الحاضر وفرصه.

ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣: تعرض القبارصة الأتراك للهجوم، وهُدم النظام الدستوري. وأُخليت مائة وثلاث قرى. وتعذر على الموظفين والوزراء وأعضاء البرلمان التوجه إلى مكاتبهم.

وأعلن مكاريوس إلغاء اتفاقات عام ١٩٦٠. ثم عاد وسحب بيانه تحت الضغط البريطاني، إلا أنه قال إن الدستور قد انتهى وهيل عليه التراب. وأعلن أنه لا يعترف بالدكتور كوجوك كنائب للرئيس.

وفي ٤ آذار/مارس ١٩٦٤: قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إيفاد قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى قبرص ''للمساهمة في حفظ القانون والنظام والعودة إلى الحياة الطبيعية''. وكافح زعماء القبارصة الأتراك للعودة إلى نظام عام ١٩٦٠ الدستوري، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك ذكر مع الأسف في تقريره المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ (S/5950) أنه لا يرى أن مهمته تتمثل في استرجاع الوضع الدستوري.

وباءت بالفشل محاولة الدكتور كوجوك الرامية إلى الحفاظ على بقاء الدستور، لأنه رغم جميع الجرائم التي ارتكبت في حق القبارصة الأتراك، ظل مكاريوس (ومعه مجلس وزرائه المؤلف بأكمله من قبارصة يونانيين) يُعامَلون بوصفهم الحكومة الشرعية لقبرص!

وقوبلت محاولة البرلمانيين القبارصة الأتراك للعودة إلى المجلس في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٦٤ بالرفض من جانب المتحدث باسم المجلس (السيد كليريدس ذاته) الذي أخبرهم بأنه لا يمكن لهم دخول المجلس ما لم يقبلوا بجميع التغييرات الدستورية (ومنها إلغاء الحكم المتعلق بالأغلبيتين المنفصلتين) التي أجراها من طرف واحد البرلمانيون القبارصة اليونانيون (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، الفقرة ١٠٨).

وكان هذا كافيا لإقناع القبارصة اليونانيين بأنهم قد نالوا الآن غايتهم الرامية إلى تحويل الشراكة إلى دولة قبرصية يونانية. فحسبما قال السيد كليريدس، لم يعد القبارصة اليونانيون بعد ذلك بحاجة إلى حل، فقد أصبحوا هم ''حكومة قبرص''، بغض النظر عما

يستجد. فهذا الإنجاز المتمثل في طرد الشريك القبرصي التركي من الشراكة ونبذ دستور البلاد، وفقا لأقوال مكاريوس ''يجعل قبرص أقرب ما تكون إلى الوحدة مع اليونان''.

وأقوال السيد كليريدس بشأن هذه النقطة واضحة للغاية، فقد ذكر أنه:

''تماما مثلما كان الشغل الشاغل للقبارصة اليونانيين هو جعل قبرص دولة قبرصية يونانية تعيش فيها أقلية قبرصية تركية مشمولة بالحماية، كان الهدف التركي يتمثل في إحباط أي محاولة من هذا القبيل والاحتفاظ بمفهوم الشراكة الذي يرون أن اتفاق زيورخ قد أرساه بين الطائفتين. ومن ثم، كان الصراع يدور حول المبادئ وكان الجانبان على استعداد لمواصلة الجدال حول هذا المبدأ، بل والقتال بشأنه، إن اقتضى الأمر، بدلا من القبول بحل وسط.

وما زال نفس هذا المبدأ هو محور الصراع حتى في يومنا هذا، رغم القبول بحل اتحادي، ورغم أن الاتحاد لا يعني أكثر من مجرد شراكة دستورية بين الدولتين أو الإقليمين أو الكانتونين المكونين له.''

(السيد غلافكوس كليريدس، شهادتي، المجلد الثالث، الصفحة ١٠٥)

ومنذ ذلك الحين والسياسة القبرصية اليونانية تتمثل في منع أي جهة من التشكيك في أنهم يمثلون الحكومة الشرعية لقبرص، وهو اللقب الذي زعموه لأنفسهم. وقد نشب هذا النزاع وتعذرت تسويته حتى الآن لثقتهم في أن هذا اللقب سيظل مشمولا بالحماية مهما كان الثمن. ولا أحد يهتم بالتشخيص الحقيقي للمشكلة.

وفي الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨ كان مكاريوس يرفض الاجتماع بمن يعتبره ''زعيم المتمردين'' (أي نائبه الدكتور كوجوك)، وعرض أن يمنحنا الحقوق التي تمنح للأقليات.

وكان القبارصة اليونانيون يرون أنهم ليسوا بحاجة إلى إجراء اتصالات أو محادثات مع الطرف القبرصي التركي لأنهم قد حققوا هدفهم بالفعل. ولم يكن ''الأساس'' المطلوب في نظر الطرف القبرصي اليوناني، أي الأساس لإضفاء الصبغة الشرعية أخيرا على اغتصابهم للسلطة في عام ١٩٦٣ عن طريق العنف لينشأ إلا بقبول الطرف القبرصي التركي بوضع الأقلية.

وفي عام ١٩٦٨، اتفقتُ مع السيد كليريدس على أنه ينبغي من جديد تعديل الجانب الجغرافي من الشراكة التي أرسيت بموجب اتفاقات عام ١٩٦٠، ومن ثم، بدأت

المحادثات بناء على الأساس المشترك المتفق عليه المتمثل في وجود شراكة تستند إلى الاستقلال الذاتي المحلي.

وبعد ست سنوات من المحادثات المتقطعة، رفض مكاريوس الموافقة على إجراء تسوية متعللا بعدم قبولي بوضع الأقلية وتمسكي بنظام الضمان لعام ١٩٦٠.

وبعد عام ١٩٧٤، اتفقنا مع السيد كليريدس على أنه لا يمكن لهذين الشعبين أن يندمجا في العيش سويا كما كان الحال من قبل، وعلى هذا الأساس أبرم اتفاق عام ١٩٧٥ الذي يقضي بالتبادل الطوعي للسكان، الذي تولت مراقبته قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

ولمدة عامين ظل مكاريوس، الذي كان لا يزال يقيم في أثينا ويعجز عن العودة إلى قبرص، يعترض على إجراء تسوية تستند إلى إقامة اتحاد مؤلف من منطقتين.

وتحت ضغط الحقائق المتعلقة بالجزيرة، وافق في عام ١٩٧٧ على شراكة اتحادية تستند إلى تسوية اتحادية تقوم على أساس وجود منطقتين وطائفتين، ولكنه توفِّي بعد ذلك بأربعة شهور. وكان قوام هذا الاتفاق يتمثل في فرض قيود على الحريات الثلاث من أجل إضفاء صفة الدوام على مبدأ ثنائية المنطقة، ومن ثم تبديد مخاوف القبارصة الأتراك من الخضوع للسيطرة.

وأخذ كبريانو الذي حل محل مكاريوس يماطل في الأمر لمدة عامين قبل أن يصدق على اتفاق عام ١٩٧٧: أي على إقامة الشراكة على أساس جغرافي!

بيد أنه لم يكن يؤمن بهذه الشراكة على الإطلاق، وكان يسوِّف في الأمر في كل مرة كنا نقترب فيها من الاتفاق.

وقد رفض الاقتراحات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة استنادا إلى مبدأ الشراكة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، وعندما خسر انتخابات عام ١٩٨٨ صرح علانية بأنه لم يؤمن مطلقا بالتسوية الاتحادية وبأنه قد أدى واجبه الوطني بحمايته للقب حكومة قبرص (الذي يمثل أقرب نقطة من الوحدة مع اليونان، على حد قول مكاريوس).

وكانت مجموعة الأفكار التي تتوخى إقامة شراكة جديدة مطروحة على الساحة في هذه الأثناء.

أما السيد فاسيليو فقد تظاهر بأنه يتكلم على أساس إقامة ''شراكة جديدة'' إلى أن بلغنا مرحلة توقيع الاتفاق. بيد أن رسالته المنشورة في الصحف القبرصية اليونانية، التي تفيد بأنه سيتبع ''السياسة الوطنية للسيد كبريانو'' أثبتت أن ''السياسة الوطنية'' لقادة القبارصة

اليونانيين لن تتغير، بل ويتعذر تغييرها. وكان ذلك العام هو عام الانتخابات، وكان السيد كليريديس يتحدى أي اتفاق يستند إلى مجموعة الأفكار.

وقد خسر السيد فاسيليو الانتخابات. ورفض السيد كليريديس الذي فاز في انتخابات عام ١٩٩٢ أن يتفاوض بحجة عدم وجود أساس مشترك للتفاوض.

وفي عام ١٩٩٤، تمكنتُ، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، من الالتقاء بالسيد كليريديس وجها لوجه. وقال السيد كليريديس إنه سيتحدث معي إذا وافقتُ على تأييد الطلب المقدم من القبارصة اليونانيين للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وكان يعلم أنه ليس في وسعي أن أفعل هذا لأسباب سياسية وقانونية. ومن ثم، فقد رفض الحديث معي متذرعا بعدم وجود أساس مشترك بيننا.

وقد خسرنا ثلاث سنوات قبل أن تنجحوا في الجمع بيننا في عام ١٩٩٧ في تراوتباك وغليون.

وفي هذه المرة، اعتمد السيد كليريديس في تبرير موقفه على قواعد الاتحاد الأوروبي ورفض جميع المعايير المطروحة.

وبصعوبة بالغة وافقنا على الاشتراك في المحادثات غير المباشرة في عام ٢٠٠٠.

وفي نهاية الجولة الرابعة، نجحتم في منحنا إطارا محايدا، ولكنه مقبول، عن طريق البيان الذي أدليتم به في ١٢ أيلول/سبتمبر، والذي رفضه الجانب القبرصي اليوناني على الفور. وقد لقِي رد الفعل الأولي الغاضب هذا إزاء مسألة إرساء ''شراكة جديدة'' دعما كاملا من مجلس النواب القبرصي اليوناني في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومرفق نسخة من القرار المعني، الذي قدمتُه إليكم في سالزبورغ، لتسهيل الاطلاع عليه (انظر الضميمة ٢).

وحسب ما حاولت أن أشير إليه منذ البداية، كان الغرض من المحادثات هو القيام مرة أخرى بتكوين شراكة جديدة، إلا أن رفض القبارصة اليونانيين لهذه الشراكة ينبع من التشجيع الذي يلقونه من المجتمع الدولي، وكذلك في الآونة الأخيرة من دوائر الاتحاد الأوروبي، التي ترى أن ''الطلب الذي قدمته الحكومة الشرعية لقبرص طلب سليم، وفي إمكانها أن تنضم إلى العضوية حتى ولو لم تسوَّ المشكلة القبرصية.''! وقد عززت البيانات الأخرى التي تفيد بأن القبارصة الأتراك ليس لهم الحق في الاعتراض على الانضمام إلى هذه العضوية من إيمان القبارصة اليونانيين بأنهم قد أصبحوا يمثلون حقا ''حكومة قبرص'' وبأن على القبارصة الأتراك أن ينصاعوا لذلك، بغض النظر عما إذا كان هذا يروق لهم أم لا.

كل هذا قد أدى إلى تقويض فرص النجاح في مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها بهدف إقامة شراكة جديدة تستند إلى الاعتراف الصريح بتمتع الطرفين بمركز متساوٍ.

وبعد خوضي لهذه التجربة وبالنظر إلى معرفتي الجيدة بأن سياسة القبارصة اليونانيين ترمي إلى توطيد مركزهم بصفتهم يمثلون ''حكومة قبرص''، أجد من المحتم عليَّ، بوصفي ممثلا لشعبي الذي تتعرض حقوقه ويتعرض مركزه للخطر البالغ، ألا أعمل على تيسير هذا الاتجاه الذي يتنافى مع أحكام القانون ومع جميع الحقائق المتعلقة بقبرص. فلا يجب أن يغيب عن بالنا أننا نتعامل مع حالة شراكة مغتصبة نجح فيها الطرف الذي انتهكت حقوقه ومركزه في الحفاظ على نزاهته، ومن ثم، تطورت صورة التعبير عن الإرادة السياسية لشعبه منذ عام ١٩٦٣ لتتخذ شكل دولة ديمقراطية موازية.

ونحن، مثلكم، مقتنعون، بعد ٣٨ سنة من المفاوضات الفاشلة، بأنه لا مناص من تمهيد السبيل أمام عقد مفاوضات هادفة. بيد أنه لا بد لنا من أن نرى دليلا على أن السبيل قد أصبح بالفعل ممهدا حتى لا ندخل في عملية أخرى لا طائل من ورائها. وهذا هو السبب في إصرارنا قبل الشروع في بث الحياة مرة أخرى في مرحلة جديدة من المفاوضات الهادفة على أن يكون هناك ''أساس مشترك'' فيما يتعلق بالهدف (وهو إقامة شراكة جديدة) وبالمبادئ الاسترشادية (وهي المساواة في مركز الطرفين وعدم السماح لأحدهما بأن يمثل الآخر أو أن يمثل قبرص برمتها).

وإنني لعلى ثقة وإيمان بأنكم ستتمكنون من خلال مساعيكم الحميدة من إقناع السيد كليريديس بأنني محق في موقفي بنفس الدرجة التي كان عليها، إن لم يكن أكثر، عندما رفض رفضا باتا أن يبدأ معي أي مفاوضات بسبب عدم وجود أي شيء مشترك نتحدث بشأنه. فقد كانت مجموعة الأفكار مطروحة على الساحة في تلك السنوات ومعها جميع الاتفاقات التي كنا قد أبرمناها. والآن ليس في وسعي أن أتقبل رغبته في إجراء محادثات على أنها بادرة صادقة تنم عن حسن النية، ولا سيما وأنه قد اعترف للصحافة بأنه يشارك في المحادثات لأسباب تكتيكية محضة هي رفض كل ما يقبله الطرف القبرصي التركي.

سيدي الأمين العام،

أود أن أؤكد مرة أخرى أن الطرف القبرصي التركي، مثلما ذكرتم في البيان الذي أصدرتموه في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مهتم للغاية بإقامة شراكة جديدة في قبرص تعترف بالمركز المتساوي للطرفين المكونين لها ويستند أساسها على ذلك. فإذا كان الطرف القبرصي اليوناني لديه نفس هذا الشعور وفي وسعه أن يلتزم بالشيء نفسه، فسنكون قد حققنا طفرة كبيرة وفتحنا الباب أمام بث النشاط في المحادثات الهادفة. فالسلام والأمن والاستقرار على

الجزيرة وفي المنطقة بحاجة إلى أن يتوصل الطرفان المتمتعان بالسيادة على قدم المساواة إلى اتفاق عن طريق الدخول في مفاوضات حرة. فتوسيع الاتحاد الأوروبي بصورة سليمة وانضمام ''قبرص'' إلى عضويته يعتمد كلاهما على التوصل إلى هذا الاتفاق عن طريق التفاوض.

لقد أدى اعتراف البرلمان البريطاني مرتين، إحداهما في عام ١٩٥٦ والأخرى في عام ١٩٥٨، بالحق المستقل لكل من الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في تقرير المصير إلى تمهيد السبيل أمام إنشاء جمهورية الشراكة.

ومما كان سيمهد السبيل في هذه المرة أمام بث الحياة في هذه المرحلة من المحادثات التي تدعون إليها الحصول على التزام من كلا الجانبين بأن الغرض من المحادثات التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها هو إقامة شراكة جديدة تستند صراحة إلى تساوي الطرفين في المركز.

وإنني أتطلع إلى تأكيدٍ من الجانب القبرصي اليوناني، سواء عن طريقكم أو عن طريق السيد دو سوتو، لهذا الالتزام، وإلى الدخول في مفاوضات هادفة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها.

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس

الضميمة ٢

قرار مجلس النواب

١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

في جلسة استثنائية عُقدت اليوم، ناقش مجلس النواب آخر التطورات المتعلقة بمشكلة قبرص، ولا سيما التطورات التي نشأت في الجولة الرابعة من المحادثات غير المباشرة التي عُقدت في نيويورك في الفترة الممتدة من نهاية أيلول/سبتمبر إلى بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وقد خلص مجلس النواب إلى أن البيان الاستهلالي للأمين العام، السيد كوفي عنان، يخالف نص وروح إطار المحادثات المتعلقة بمشكلة قبرص وأساس حلها، حسبما حددته مبادئ الأمم المتحدة ومقرراتها وقراراتها.

كما يثبت من هذا البيان أن الورقات الغُفل التي قدمها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، السيد دو سوتو، لممثلي الطائفتين تشتمل على أفكار واقتراحات لا تتماشى مع إطار مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها.

وبالنظر إلى كل ما تقدم، فإن مجلس النواب:

١ - **يؤكد من جديد** إصراره الراسخ على إيجاد حل لمشكلة قبرص يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها واتفاقَي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعَي المستوى. فإنشاء اتحاد مؤلف من طائفتين ومنطقتين هو تنازل مؤلم يمثل أقصى ما يمكن أن نقدمه، وليس نقطة لبدء مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى ''تسوية توفيقية''. ولا بد لهذا الاتحاد أن يوفر الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع صفوف الشعب القبرصي - والقبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك والموارنة والأرمن واللاتين - وأن يتوخى استعادة سيادة دولة قبرص وسلامتها الإقليمية وانسحاب قوات الاحتلال والمستوطنين.

٢ - **يهيب** بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن تكرر وتؤكد من جديد أن المحادثات تجري على أساس قرارات الأمم المتحدة واتفاقَي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ الرفيعَي المستوى، وأن تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

٣ - **يناشد** مختلف الوسطاء الذين يتولون توجيه أو دعم أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمشكلة قبرص أن يتقيدوا على نحو أشد صرامة وحزما واتساقا بمبادئ الأمم المتحدة وأحكام مقرراتها وقراراتها بشأن قبرص وبالاتفاقين الرفيعي المستوى ومجموعة تشريعات الجماعات الأوروبية.

فأحد المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها في المحادثات هو وجوب أن تتماشى أي اقتراحات أو أفكار على نحو تام مع مجموعة تشريعات الجماعات الأوروبية.

٤ - **يُعلن** أنه يرفض أي اقتراحات أو أفكار تحمل بذور فكرة إنشاء اتحاد كونفدرالي أو دولتين، ويدعو رئيس الجمهورية إلى أن يكرر بوضوح في جميع الجهات أنه لن يقبل أو يناقش إطارا لحل مشكلة قبرص يشتمل على عناصر كونفدرالية.

٥ - **يدعو** رئيس الجمهورية في الوقت نفسه إلى مواصلة وتكثيف جهوده من أجل تصحيح الحالة التي نجمت عن البيان الاستهلالي للأمين العام للأمم المتحدة تصحيحا كاملا، ومن أجل التأكيد من جديد على أساس المحادثات وإطار الحل وفق ما حددته قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها والاتفاقان الرفيعا المستوى.

٦ - **يدعو** رئيس الجمهورية إلى مواصلة وتكثيف المبادرات وأساليب المعالجة التي من شأنها أن تدعم على نحو جوهري وفعال الغايات المتفق عليها التي حددها المجلس الوطني والإجراءات وأساليب المعالجة المقبولة لحل مشكلة قبرص.

٧ - **يرى** أن ثمة ضرورة حتمية لأن يضطلع المجلس الوطني على نحو متعمق بدراسة وتحليل التطورات الجارية فيما يتعلق بمشكلة قبرص، وأن يقوم، على أساس التقييمات والاستنتاجات التي يجري التوصل إليها، بالتشاور مع الحكومة اليونانية من أجل تحديد التكتيكات والأساليب اللازمة لمواصلة التعامل مع مشكلتنا الوطنية، مستهدفا في ذلك دائما التوصل إلى حل عملي لديه مقومات البقاء.